هكذا انتقلت "المواجهة" مع بعبدا من عين التينة الى السراي

جورج شاهين

قياساً على حجمه في شكله ومضمونه وتوقيته لم يكن سهلاً على القادة اللبنانيين استيعاب قرار المجلس الدستوري بفارق وحيد أن بعضاً منهم استوعب الصدمة بقدرة قادر، في وقت أحيا هذا القرار مجموعة المتناقضات التي كانت مخفية حتى الأمس القريب وانفجرت بعض "الألغام المقبورة" بين بعبدا والسراي الحكومي بدلاً من عين التينة. فلماذا حصل هذا؟ وما هي الوسائل المتاحة لتجاوز الأزمة؟

الترحيب بقرار المجلس الدستوري يسقط التهمة بالشعبوية

فشلت الحكومة في جلستها الإستثنائية أمس الأوّل في التوصّل الى صيغة تُخرجها من المأزق في ظلّ وجود اكثر من سيناريو مقترح للخروج من الأزمة المالية والإقتصادية والسياسية والإدارية والنيابية في مواجهة قرار المجلس الدستوري الذي قادت اليه القرارات التي طبخت في مجموعة مواقع جمعت ممثلين في مشاركة الأقوياء الذين تمثّلوا بالرباعية أو الخماسية النيابية ـ الحكومية ـ الحزبية ولم يحتسبوا لإمكان الطعن وما قاد اليه.

وبلا شك فإنّ فشل الحكومة في توفير مخرج للمأزق الكبير لا يعني فشلاً لرئيسها أو لأيّ فريق فيها منفرداً ممّن اعتبر أنّ قرار المجلس الدستوري قد استهدفه ونال منه أكثر من سواه. بل يعكس فشلاً يصيب السلطة السياسية بطاقمها الكامل الممثّل في السلطتين التشريعية والتنفيذية على حدٍّ سواء. فمبدأ الفصل بين السلطات معدوم ولا وجود له. والحكومة بتركيبتها الحالية لا تعدو كونها «مجلس إدارة» كلّفها المجلس النيابي بالثقة التي منحها اياها شرف تمثيله بنحو دقيق لا يرقى اليه زغل أو شك.

> الحكومة وسط المأزق على رغم أنّ قرار المجلس الدستوري استهدف السلطة السياسية كاملة

وفي ظلّ هذه المعادلات السياسية التي ظهرت في الأيام التي تلت صدور قرار المجلس الدستوري قد يقول قائل، إنّ هذا القرار قد صوّب واستهدف المجلس النيابي قبل غيره من المؤسسات الأخرى في البلاد. فلماذا تردّدت أصداؤه في السراي الحكومي وقصر بعبدا وفي كل مكان سوى في عين التينة أو ساحة النجمة المعنيتين بجلسة إقرار القانون والتشوّهات التي كشف عنها قرار الدستوري.

فقرار الإبطال استهدف طريقة إدارة الجلسة النيابية واعتبرها خروجاً على مضمون المادة 36 من الدستور التي تقول بضرورة المناداة على النواب بالإسم عند التصويت على أيّ قانون جديد فأبطل القانون كاملاً من دون الوصول الى أيّ تفاصيل أخرى ناتجة عن إلقاء الضوء على المخالفات الدستورية التي لا تقلّ أهمية عن الأولى، ومنها ما شكّل خروجاً وخرقاً لمضمون مقدّمة الدستور التي أصبحت في الصميم من خلال ما نصّت عليه المادة 17 من قانون الضرائب لجهة مخالفتها مبدأ المساواة بين المواطنين والتي اعتبرت باللغة الاقتصادية فرضاً للضريبة المزدوجة المحظورة بفعل قرارات داخلية وأخرى تناولتها اتفاقات دولية وقّع عليها لبنان مع عشرات الدول.

ويقول العارفون إنّ تجنيب مجلس النواب المواجهة الحتمية مع المجلس الدستوري عبر بطريقة سلسة، عندما سارع المعاون السياسي لرئيس المجلس النيابي وزير المال علي حسن خليل في خطوة عاجلة وذكية الى تلقّف نتائج القرار الدستوري وتداعياته ووضعها في «حضن» الحكومة بدلاً من أن تكون في «حضن» المجلس النيابي وفرضها بنداً أوّلاً على جدول اعمال رئيس الحكومة الذي سارع الى إلغاء كل مواعيده للتفرّغ للموضوع والبحث عن المخارج الممكنة لتجاوز الضربة الموجعة التي سدّدها المجلس الدستوري للسلطة التنفيذية التي سبق لها أن ربطت بين مصير قانون الضرائب وقانون سلسلة الرتب والرواتب على رغم الفصل القائم دستورياً وطبيعياً بين القانونين.

وأمام هذه الوقائع تبنّت الحكومة العملية من باب المواجهة الحتمية، وعلى رغم امتعاضها من القرار والطعن الذي تقدّم به رئيس الكتائب وكتلة نواب الحزب ومجموعة من النواب الآخرين المستقلّين الذي قاد اليه. فقد رضخت للقرار سياسياً قبل أن يكون فرضاً دستورياً فقرار المجلس الدستوري لا نقاش فيه ولا سبيل الى التهرّب من تنفيذه فكان ما كان.

وعلى هامش المواجهة التي لم تحتسب لها الحكومة جرياً على التجارب السابقة التي شلّ فيها المجلس الدستوري فقد تطوّرت المواقف سلباً بسبب الخلاف المفاجئ بين رئيسي الجمهورية والحكومة نتيجة اللقاء الذي عقده وزير الخارجية جبران باسيل مع نظيره السوري وليد المعلم فتشابكت المواقف وبرزت الى السطح بوادر خلاف كبير بين المرجعيتين.

ولهذه الأسباب وجد رئيس الحكومة نفسه في مواجهة على خطّين متوازيين، الأوّل مع النقابات والإتّحادات العمالية التي رفضت اصلاً المسّ بقانون السلسلة ودعت الى إضراب شلّ البلد بكل قطاعاته الرسمية الإدارية والتربوية، والثاني مع رئاسة الجمهورية التي تمنّت الإشراف على معالجة الموقف بدعوة عاجلة لمجلس الوزراء في قصر بعبدا عصر الأحد بدلاً من الإثنين لإستباق زيارة الرئيس عون الى العاصمة الفرنسية.

ولكنّ ما حصل لاحقاً لم يكن في الحسبان، وزاد في الطين بلة عندما أبلغ وزير الداخلية نهاد المشنوق قصر بعبدا إعتذاره عن مرافقة رئيس الجمهورية الى فرنسا على وقع اتّهام باسيل بخروجه على التفاهمات السابقة واتّهامه من خلال لقائه بالمعلم بناءً لطلبه بتوجيه ضربة قاتلة الى البيان الوزاري ورئاسة الحكومة مباشرة.

فتصعّدت الأمور ورفض رئيس الجمهورية ترؤس جلسة مجلس الوزراء تاركاً للحكومة أن تتدبّر أمرها في هذه الظروف الصعبة أيّاً كانت النتائج المترتّبة عليها.

وما عقّد الأمور أكثر، أنّ رئيس الجمهورية تبنّى في تغريدة «تويترية» صباحية قرار المجلس الدستوري معتبراً أنّ «إلغاء المجلس الجدول الضريبي هو ممارسة لدوره الطبيعي الذي يشكّل حجراً اساسياً في بناء دولة المؤسسات». وبذلك انفجرت الأزمة بين السراي الحكومي وبعبدا على غير ما كان يشتهي البعض وارتاحت عين التينة من عناء المواجهة وباتت في موقع المتفرّج بدلاً أن تكون في موقع الضدّ.

وأمام هذا الواقع الصعب ستجد الحكومة المدعوّة الى اجتماع اليوم، نفسها أمام معادلة جديدة وصعبة فمعظم الوزراء الممثلين للكتل النيابية من «حزب الله» الى «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الإشتراكي وحركة «أمل» والحزب السوري القومي الإجتماعي و«الطاشناق» ومعهم «التيار الوطني الحر» لا يمكنهم مجاراة رئيس الحكومة في تأجيل دفع ما رتّبته السلسلة للأسلاك المدنية والعسكرية وفي القطاعات الأخرى وقد انعكس ذلك تغنداً في المخارج الموجعة.

وأمام هذه الصورة المعقّدة يبقى من الضروري لفت المؤيّدين لقرار المجلس الدستوري أنه لا يمكنهم الترحيب بهذا القرار وإدانة الطعن شكلاً ومضموناً، وعليهم مراجعة حساباتهم ومواقفهم وسحب التهمة المتّصلة بـ«الشعبوية» قبل أن ترتدّ عليهم. فمن الواضح، وفي ظلّ الرفض الشعبي الواسع أنّ أحداً لا يمكنه إتّهام المعارضة التي طعنت بالقانون وتحميلها مسؤولية فشل الحكومة في تنفيذ قرارات السلسلة ومعها الضرائب الجديدة إذا لم تُثبت قدرتها على الخروج من المأزق.

georges.chahine@aljoumhouria.com

أي بي تي أطلقت Quantum
البنزين العصري بتركيبة إقتصادية وصديقة للبيئة

من ضمن استراتيجيتها التي تهدف الى تحسين نوعية ومستوى السلع والخدمات التي تقدّمها الى زبائنها، ودالماً بهدف تطوير المنتجات والتماشي مع أعلى المعايير المحلية والعالمية، أطلقت أي بي تي منتج البنزين الجديد الحصري لمحطات أي بي تي بإسم: "كوانتوم" (Quantum)

يحوّل "كوانتوم" مفهوم البنزين العادي إلى بنزين مميّز يلبّي احتياجات القرن الواحد والعشرين. فتركيبة "كوانتوم" تمزج ما بين الوقود العالي الجودة ومادة اضافية عالية الكفاءة طوّرتها شركة توتال المتخصّصة في هذا المجال. وهذا ما يميّز "كوانتوم" الذي يساهم في:
- توفير الوقود
- زيادة قوة السيارة واستجابتها
- حماية المحرّك
- خفض الإنبعاثات الملوثة

كما أنّ "كوانتوم" لا يترك ترسّبات، ويعزّز عملية احتراق الوقود، ويقلّل الضوضاء في المحرّك، ويوفّر تجربة قيادة ممتعة.

يتمتّع "كوانتوم" بأعلى مستويات الأداء المطابقة للمعايير العالمية (World Wide Fuel Charter - WWFC)، وقد خضع لاختبارات عدّة في مختبرات أوروبيّة كبرى على ماركات سيارات مختلفة.

إنّ هذه المبادرة تعكس اهتمام أي بي تي بزبائنها وحرصها على نيل رضاهم، وعملها الدائم لتقديم ما يفوق توقّعاتهم. وهذا ما جعل أي بي تي متميّزة بمحطاتها العصريّة، وخدماتها الجديدة، ومنتجاتها الفريدة من نوعها؛ وكانت ولا تزال أي بي تي الأولى في إدخال مفهوم الإستدامة في صميم استراتيجيتها، واضعةً مصلحة زبائنها أولاً، متّخذةً خطوات عملية وسبّاقة للحدّ من آثار الانبعاثات والمخلّفات الضارة للوقود وللتخفيف من استهلاكه.

يتوفّر "كوانتوم" حصريًّا في محطات وقود أي بي تي في كل لبنان، بدون أية كلفة إضافيّة إن على مالكي المحطات أو على الزبائن.

Quantum البنزين العصري من أي بي تي | طاقة أكبر، أوفر، أنضف #قول_طاقة

IPT www.iptgroup.com.lb